

عبد المهدي ودولة العوائل والعشائر والمليشيات

سامي الزبيدي

عمان

كان العراقيون يمنون أنفسهم بعد تغيير النظام من قبل الأميركيان عام 2003 بدولة مدنية، دولة قانون ونظام وعدل ومساروة وحقوق إنسان وأمن وأمان وأعمار وبناء ورفاه اجتماعي واقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للشعب وتقديم أفضل الخدمات له بالاستفادة من العائدات والخدمات الصحية الى مستويات عالية والاهتمام بالعلم والعملاء وتطوير الصناعة والزراعة والاهتمام بالآداب والفنون والثقافة وتطوير الأنشطة الشبابية والرياضية لكن وللأسف الشديد فان المحتل الأمريكي كان قد وضع للعراق سيناريو خبيث لا يحقق أبنا من أحلام الشعب وأمانيه ولا يقود العراق الى التقدم والتطور بل على العكس من ذلك فقد عمل المحتل على إشاعة الفوضى والصراع الطائفي بين مكونات الشعب المتأخية وعمل على استئثار الفساد في كل مراحل الدولة ومؤسساتها وشجع على السرقات الكبرى لأموال البلد ونهب ثروات الوطن وعمل على تدمير بنية المجتمع المتأخي وتدمير القيم والمبادئ الاجتماعية السامية وادخل القاعدة لترتكب أفجع الجرائم بحق هذا الشعب من خلال التفجيرات بالعجلات الفخفة والعبوات الناسفة في المناطق المزمحة للمدن ومن ثم ادخل داعش لتدمير مدنه وكل بناها التحتية بعد احتلالها وهروب القوات الحكومية التي بناها المحتل هزيمة وغير هنيئة نواتها ميليشيات الأحزاب الطائفية بعد ان حل الجيش العراقي وقواته الأمنية الوطنية ثم أطلق يد ميليشيات الأحزاب العبيلة لترتكب أفجع الجرائم بحق أبناء شعبنا كالاغتيالات والتصفيات الجسدية والاعتقالات التعسفية دون أوامر قبض والتجهير والإقصاء والتهميش والترعيب ثم سلم الأميركيان العراق لأحزاب طائفية مهما الحصول على السلطة والنفوذ وسرقة أموال الشعب والدولة ونهب ثروات الوطن وإثارة الصراع الطائفي وإهمال الخدمات وعدم الاهتمام بالأمن والأمان وحماية أبناء الشعب من الإرهاب والعصابات وفتح الباب واسعاً لميليشيات هذه الأحزاب لتستمر في مسلسل الاغتيالات والتصفيات الجسدية وإثارة الأحقاد والضغائن والتجهير والاعتقالات والتعذيب واغتيال كفاءات العراق العلمية والأكاديمية مما اضطر من بقي منهم على قيد الحياة للهروب خارج البلد .

إضعاف مؤسسات

وعملت هذه الميليشيات على إضعاف مؤسسات الدولة خصوصاً العسكرية والأمنية ليظل لها الجوى للسيطرة على الأوضاع في البلد حتى أصبح العراق دولة ميليشيات لكل حزب مليشيا مسلحة ترتبط به وتعمل وتتآمر بأوامر دول الجوار وتتفذن مخططاتها ولا تلتزم بأوامر الدولة وقوانينها فعمت الفوضى البلاد، كما زاد نفوذ العشائر وسلطتها نتيجة ضعف الدولة وأجهزتها الأمنية وسبق لهذه هذه العشائر ان سيطرت على أسلحة الجيش خلال الغزو الأمريكي وزادتها أسلحة أخرى متوسطة وحتى ثقيلة وكثرت النزاعات العشائرية التي كانت تهدد امن المدن وتقطع الطرق الرئيسية بين المحافظات دون ان تتمكن الدولة من مجابهتها وأصبح قانون العشائر هو السائد بدل قوانين الدولة فأصبح العراق دولة ميليشيات وعشائر ودولة عوائل متنفذة سيطرت على مقابيل الأمور في البلاد وعلى ثروات العراق فنقاسمتها بينها ثم سرقت عقارات الدولة وعقارات أركان النظام السابق وحولتها بأسمائها وأسست لها إمبراطوريات اقتصادية رأس مالها أموال تبرير النقط وأموال المشاريع الوهمية التي لم تنفذ وأموال موازونات الدولة التي تقاسمتها طيلة الخمسة عشر عاما لماضية وأغلب هذه العوائل ترتبط بعلاقات عمالة وولاء لإحدى دول الجوار(ولا سيما الكويت وإيران) وقد ساعدت هذه العوائل دول الجوار في تحقيق أطماعها في ثروات العراق والاستيلاء على أراضي ومياهه الإقليمية وحقوق النفط الحديوية ويضغظ من هذه العوائل التي أصبحت متنفذة سياسياً واقتصادياً ودينياً تنازل ساسة عن حقوقهم عن الله وعن قرية أم قصر والقاعدة البحرية فيها وعن أراض أخرى من المناطق الحدودية وأبقى عشرات الكيلومترات وامتداد لأكثر من 60 كيلو متر وأبعد نطق عملاقة للكويت ويضغظ وعمالة عوائل أخرى سيطرت إيران على العديد من حقول النفط الحديوية ونقلت الدعامات الحديوية داخل الأراضي العراقية لتتضم أجزاء من أراضيها الوطنية .

خسارة العراق

وهكذا ويفضل هذه العوائل وتفوذها وعماليتها خسر العراق المزيد من أرضيه الوطنية ومياهه الإقليمية والعديد من أبار نفطه العملاقة ،فاتي دولة هذه التي تتحكم بها العوائل والعشائر والمليشيات و متى ينتهي دور هذه العوائل ويتم القضاء على نفوذ العشائر ليعود العراق دولة قوية بحكومة وطنية من المهنيين والكفاءات والتكنوقراط الغير حزبيين ويجيش وقوات أمنية وطنية يقودها قادة وطنيين ومهنيين و أكفاء ؟ وهل تستطيع رئيس الوزراء المكلف القضاء على دولة العوائل والعشائر والمليشيات ويفرض القانون والنظام على الجميع ويعيد للدولة هيبته من نفوذ العوائل والمليشيات وأحزابها وبعيدا عن سطوة العشائر وتقديم الخدمات للشعب المحروم وإنقاذهم والأعمار وتقديم الخدمات للشعب المحروم وإنقاذهم من الظلم والفقر والجوع والأمراض والبطالة والجهل والأمية فإذا لم يستطع ذلك فلم يبق أمام الشعب إلا القيام بانتفاضة كبرى بل ثورة ضمنية حقيقية تطيح ببرؤوس العمالة والفساد على نفوذ العشائر التي الهابية السخيفة التي أوصله إليها العملاء الفاشلون والفاسدون والمزورون وأحزابهم وميليشياتهم وتنقذ الشعب من الماسي والكوارث التي حلت به على أيدي هؤلاء العملاء المتآجورين وتسليم البلد الى أيدي عراقية أمينة ووطنية ومخلصة كقوة ونزيلة تعيد بناء العراق وطننا وشعبنا وتعيد العراق الى محيطه العربي والدولي وتحافظ على سيادته وأمنه وتصون كرامة شعبه وتؤمن له الحياة الحرة الكريمة .

التنوع العراقي بين الوحدة والخصوصيات

المطالبين بالحصص وتزايد سطوة اقارب المسؤولين والمحسوبين عليهم لنيل مبتغاهم من دوائر الدولة، واطلقت يد الاقارب والاتباع من الاستفثار لحصص الاسد والمزايا والمكاسب، وكان الوسيلة الملائمة لاستئثار الفساد في كل مرافق الدولة حيث رشحت الاحزاب عناصرها ومحاسبيها لاحلال المراكز الوظيفية وانتج ذلك دولة فدرالية مشلوله سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وادارياً.

ادارة الدولة

وشكلت هذه الحالة معاناة كبيرة في ادارة الدولة، ففي كل الانواع من الفدراليات لابد من ثوابت لها هي ان يكون التمثيل السياسي موحد للبلاد ووفق خطة الحكومة المركزية مستغلاً الاوضاع الناجمة من احتلال داعش لاراضي بعض المحافظات نيوى،صلاح الدين، الانبار وتمادوا اكثر برفعهم علم الاقليم في محافظة كركوك واستغلال الثروة النفطية فيها لصالح العائله الحاكمه واشرعوا الثقافات العنصرية الانفصالية تمهيداً لتحقيق انصافهم تحت غطاء تقرير المصير واجراء استفتاء اكتوبر.

وقد اكد مسعود البارزاني في اكثر من مره بان الامور لم تعد الى ماكانت عليه.. اي انه يعني ان المناطق المتنازح التي حديدها اصبحت تحت سيطرة الاقليم ويعد تحرير الاراضي من داعش وفشل الاستفتاء وتزايد مطالبات واحتجاجات الشعب والى السلام .

المطالبين بالحصص وتزايد سطوة اقارب المسؤولين والمحسوبين عليهم لنيل مبتغاهم من دوائر الدولة، واطلقت يد الاقارب والاتباع من الاستفثار لحصص الاسد والمزايا والمكاسب، وكان الوسيلة الملائمة لاستئثار الفساد في كل مرافق الدولة حيث رشحت الاحزاب عناصرها ومحاسبيها لاحلال المراكز الوظيفية وانتج ذلك دولة فدرالية مشلوله سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وادارياً.

ادارة الدولة

وشكلت هذه الحالة معاناة كبيرة في ادارة الدولة، ففي كل الانواع من الفدراليات لابد من ثوابت لها هي ان يكون التمثيل السياسي موحد للبلاد ووفق خطة الحكومة المركزية مستغلاً الاوضاع الناجمة من احتلال داعش لاراضي بعض المحافظات نيوى،صلاح الدين، الانبار وتمادوا اكثر برفعهم علم الاقليم في محافظة كركوك واستغلال الثروة النفطية فيها لصالح العائله الحاكمه واشرعوا الثقافات العنصرية الانفصالية تمهيداً لتحقيق انصافهم تحت غطاء تقرير المصير واجراء استفتاء اكتوبر.

وقد اكد مسعود البارزاني في اكثر من مره بان الامور لم تعد الى ماكانت عليه.. اي انه يعني ان المناطق المتنازح التي حديدها اصبحت تحت سيطرة الاقليم ويعد تحرير الاراضي من داعش وفشل الاستفتاء وتزايد مطالبات واحتجاجات الشعب والى السلام .

المطالبين بالحصص وتزايد سطوة اقارب المسؤولين والمحسوبين عليهم لنيل مبتغاهم من دوائر الدولة، واطلقت يد الاقارب والاتباع من الاستفثار لحصص الاسد والمزايا والمكاسب، وكان الوسيلة الملائمة لاستئثار الفساد في كل مرافق الدولة حيث رشحت الاحزاب عناصرها ومحاسبيها لاحلال المراكز الوظيفية وانتج ذلك دولة فدرالية مشلوله سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وادارياً.

ادارة الدولة

وشكلت هذه الحالة معاناة كبيرة في ادارة الدولة، ففي كل الانواع من الفدراليات لابد من ثوابت لها هي ان يكون التمثيل السياسي موحد للبلاد ووفق خطة الحكومة المركزية مستغلاً الاوضاع الناجمة من احتلال داعش لاراضي بعض المحافظات نيوى،صلاح الدين، الانبار وتمادوا اكثر برفعهم علم الاقليم في محافظة كركوك واستغلال الثروة النفطية فيها لصالح العائله الحاكمه واشرعوا الثقافات العنصرية الانفصالية تمهيداً لتحقيق انصافهم تحت غطاء تقرير المصير واجراء استفتاء اكتوبر.

وقد اكد مسعود البارزاني في اكثر من مره بان الامور لم تعد الى ماكانت عليه.. اي انه يعني ان المناطق المتنازح التي حديدها اصبحت تحت سيطرة الاقليم ويعد تحرير الاراضي من داعش وفشل الاستفتاء وتزايد مطالبات واحتجاجات الشعب والى السلام .

نظام الحكم في العراق عن طريق الاحتلال المباشر في عام 2003 فبعد أحداث الكويت وبالتحديد في عام 1991 وبتدعم من قوات التحالف الدولية اتخذ مايسمى البرلمان الكرديستاني بتاريخ 10/4/1992 اقرار قرار يقضي بتمني النظام الفدرالي للعراق خصوصاً، وقد اصرت بعض الاحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال الامريكى عام 2003 بالمطالبة بهذا النوع من النظام مستندة للمادة 8من قانون ادارة الدولة الانتقالي صك برايمر التي اعترفت بحكومة كردستان والمجلس التشريعي كما اعترفت المادة 3منه بمحاكم اقليم كردستان. وانا استمال هل يجوز فرض سياسة الامر على من يخلقهها ظروف دولية مشبوهة على مجموع الشعب وباساره؟ وبعد احتلال بغداد صدر الامر الامريكى المرقم 71لسنة 2004 والذي اعتبره الاخرون صك الغفران في جمهورية برايمر سري الصيت. وورد في دستور العراق عام 2005 في المادة 1 جمهورية العراق دولة اتحادية برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق. كما ورد في المادة 47 تكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهامها على اساس الفهم بين السلطات اما عن كيفية تقسيم السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارة فقد جرى تقاسمها على طريقة التخصصية والتوافق والخاصصه... في حين ركزت المادة 4 الفقرة 1 من قانون ادارة الدولة يكون تقاسم السلطات على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات ليس على اساس العرق او الاثنية او القومية او المذهبية، ان اعتماد طريقة التخصصية والتوافق والخاصصه قد ادنى الى تزايد

شكلت هذه الحالة معاناة كبيرة في ادارة الدولة، ففي كل الانواع من الفدراليات لابد من ثوابت لها هي ان يكون التمثيل السياسي موحد للبلاد ووفق خطة الحكومة المركزية الاتحادية وان يكون الدفاع الموحد لكل وسائله واشكاله مهمه مركزية من مهمات الدولة العليا، وان يكون هناك دفاع امني داخلي منظم بعيداً عن المليشيات.

تأملات في قضايا لها واقع

محمود الفلاحى

بغداد



الجهة الثانية مشكلة ايجاد نوع من التوازن الاجتماعي يضمن علاج النقصان التي يوجددها الوجه الاول فنحن نستطيع ان نتحقق على ان المعالم الذي تنقش فيه المعاهدات بمجرد عقدها عالم شريف او انه يظهر اننا نعيش في جو مريح الى الدرجة التي لايتورع فيها فقيه معروف من مقارنه لكونها محققه جوهر العدالة ولكننا لن نستطيع التصدي إعادة حكم القانون بمجرد التباكي على سيئات نفض القانون وتحطيمه ان وراء العقول التي تتصور بان مصدرها امراضنا العامة هو تصدع حكم القانون فكرة افتراض بعض الحلول الاساسية القانونية كمقياس للتعبين صحة واحقية النفاصل القانونية الخاصة ولكن من المهم ان نتذكر بانه لايمكن اعتبار اي اصول قانونية اساسية في العصر الذي يكافح فيه العالم نحو نفس الاغراض التي يجب ان يتجه اليها المجتمع ان الصورة القانونية انما تحترم لان الناس يشعرون بانهم متفوقون في اغراضهم الاساسية في الحياة ولكن الصبغة المميزة لعصرنا الحاضر هو انعدم هذا اتفاق بالذات لقد بلغنا ذلك الدور الذي اصاب الشك فيه نفس المبادئ العامة في الحياة الاجتماعية فنكون القدرته على الاحتفاض بحكم القانون في مثل هذه الاوار صعبة جدا ولا يمكن اعادةتها في الواقع الا بعد اتفاق الناس على تعيين الشروط اللازمة لبناء المبادئ الاجتماعية

المصادفة مثلا ولا يعقل الا الاصوات الاخرى فما هي الافكار مرعبة خطيرة وهم يؤكدون لانفسهم بان الروح الشعب لابد وان يكون سليم وان ظلل من قبل المنقرفين المشاغبين ولم يستمع احد هولاء بموضوع عام الا ويعجز الانتجاسة لبئس عميق في الوعي العام وقد امتازت جميع الحطرات التي تجتاز دور الانهيار بالشكوى من فقدان الايمان ويقصودون به الايمان بعقائدهم التقليدية فيصيح زعمائنا وتتحول العصور الحديثة بمقاييس واقع التي الماضي ولانبلد اي جهد حتى لفهم مطالبها العصرية كما انها تتصور بان الناس كانوا في شبابههم اكثر تبصرا وعقلا ان هولاء قد تعودوا على ممارسة سلطان فلا يعلمون شئ وقلما يلاحظون عقليا ومشاعر الطغاة المحرومة من السلطان ويعجزون لوقفهم الشديد عن ادراك وكن الناس الذي الحكم هو قدرته على مألثة نفسه من الحاجات الجديدة باستمرار وان الاجيال الجديدة ضرورية لاستمرار تحقيق هذه المألثة لان مجرد احد في هذه الحاجات تبدوا لهم في وسط مخاوفهم خطرا يتهدد سلطانهم في الصميم ان الخوف ابو الثورة لانه يمنع مزاج المألثة الذي يعتبر جوهر السياسة الناجحة وسيعمل الخوف ذلك بطرق متعددة فلا يكتفي بالحيولة دون ادراك التغيير الاجتماعي الطوري من جهة ولا يكتفي من جهة ثانية بمناصبته العداء الى الاشماراز من الرجال القادرين على النظر البعيد من مفكري ورجال سياسة انه لايطمئن الا اذا الطبقة بالوصورة الكروتينية التي يتعلق باذليلها وليس من

وعى الناس يخشون ما عسى ان يتمخض بها الغد ان هذا المظهر ليس حدفا فاجئا في حطارتنا الحالية كما انه لم يكن نتيجة مباشرة للحرب العضمى اذ ان الحرب المذكورة نفسها كانت نتيجة لعدم الطمانينة المذكورة ولم يكن نشوبها الى مظهرا لتوترات اخرى عدى التوترات الدولية كان مجموعها قد اطلق طريقا من الرجال بعديي الخظر في الفترة التي سبقت سنة 1914 ففي انكلترا مثلا كان عجز الاحزاب السياسية القديمة عن ملائمة نفسها وحاجات العمل الناشئ احدى علائم الخطر الواضحة كما ان من العلامت المذكورة عجز وسائل المناقشة السياسية الاعتبادية عن ايجاد معالجة حقيقية للقضية الالرنديبة كما اننا نستطيع الان اذا مارجعنا النظر في هذا الصد وهكذا فنصبح المناقشة تحديا والافكار الجديدة تبدوا خطرا فيتولي عليهم الخوف هذا الداء الذي يكون طبيعته عدوا للتفكير لان الناس الذي يستولي عليهم الخوف من الادراك والفهم يلجائون الى الضغظ والعنف لانهم لايصبرون على الاختيار والتمحيص وهم ان يتعلقون بطرقهم العتيقة بشكل عاطفي عنيف ولا يرون في تحديها الا صورة من صور الكفر.

حجة العقل ان حجة العقل تبدوا لهم دعوة للتسليم وهو اذ يدعوهم للاختبار والتجربة لايجد منهم لا استجابية الاطفال الذين يرعيبهم شبح الظلام وكل دعوى لهم بالتغيير الجزئي تتحول بالنظر اليهم طريقة قاضية على اعن ما يكون من قيم ومقاييس وهم يؤكدون على عدم وقياس تسليم اي شئ مخافة ان يذهب منهم كل شئ ويمثل هذا الجو الغريب لايكونون صما لصوت العقل فقط بل يضربون بالزعامة التي تدعوهم بصوته عرض